

قانون عثماني

صادر في ١٩١٢/٢/٢١

قانون انتقال الأراضي الأميرية والموقوفة عند المسلمين^(١)

على هذه الأصول.

إن الذكور والاناث من الأولاد والأحفاد متساوون في حق الانتقال.

المادة ٣ - إن أصحاب الانتقال درجتهم الثانية أبوا المتوفي وفروعهما وإذا كان الأبوان كلاهما على قيد الحياة ينالان حق الانتقال على المساواة. وإذا كان أحدهما قد توفي سابقاً فإن فروعه تقوم مقامه على الدرجات توفيقاً للأحكام المحررة في الدرجة الأولى. وفي صورة عدم وجود فروع له فإن حق الانتقال يناله منحصرأ الموجود منهما في قيد الحياة الأب أو الوالدة. وإذا كان الأبوان قد توفي كلاهما سابقاً فتنتقل حصة الأب إلى فروعه وحصة الوالدة إلى فروعها على الدرجات. وإذا لم توجد فروع لأحدهما فحصته تبقى لفروع الآخر.

المادة ٤ - إن أصحاب الانتقال درجتهم الثالثة أجداد وجدات المتوفي وفروعهم وإذا كان الأجداد والجدات من جهة الأب والأم جميعهم في قيد الحياة ينالون حق الانتقال على المساواة. وإذا وجد أحدهم قد توفي تقوم فروعه مقامه على الدرجات وإذا لم توجد له فروع فإن الحصة التي كانت من ستصيه تنتقل إلى الموجود على قيد الحياة زوجة الجد أو زوج الجدة. وإذا لم يوجد أحدهما على قيد الحياة فتنتقل إلى فروعه، وإذا لم توجد على قيد الحياة أجداد وجدات من جهة

المادة ١ - حينما يتوفى شخص فإن ما في عهده من الأراضي الأميرية والموقوفة تنتقل على الدرجات الآتي ذكرها لشخص أو لأشخاص متعددين ويقال لهؤلاء أصحاب حق الانتقال.

المادة ٢ - إن أصحاب الانتقال درجتهم الأولى فروع المتوفي يعني أولاده أو أحفاده. وحق الانتقال يعود في هذه الدرجة في أول الأمر للأولاد وبعده للأحفاد الذين يكونون خلفاً لهم ولأحفاد الأولاد.

بناءً عليه فكل فرع يوجد حياً حين وفاة المتوفي يسقط من حق الانتقال لفروع المتصلين بواسطته بالمتوفي وإن الفرع الذي مات قبل المتوفي تقوم فروعه مقامه يعني أنهم يأخذون الحصة التي كانت ستنتقل له. وإذا كان للمتوفي أولاد متعددين وقد توفوا جميعاً سابقاً فحصة كل واحد منهم تنتقل إلى الفروع المتصلين بواسطته بالمتوفي. وعلى تقدير أن بعض الأولاد مات بلا فرع فينحصر حق الانتقال بالأولاد الباقين أو بفروعهم. وكلما تعددت البطون تجري المعاملة

(١) لا يطبق هذا القانون بالنسبة لغير المسلمين، وذلك بموجب المادة ١٢٩ من قانون الإرث لغير المسلمين الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٣ ولا يطبق هذا القانون أيضاً في كل ما يتعارض مع الأحكام الشرعية الخاصة بالمذاهب الإسلامية باستثناء المذهب الحنفي. (عملياً لا يطبق إلا على المذاهب السنية).

قوانين ونصوص وأحكام الأحوال الشخصية وتنظيم الطوائف الإسلامية في لبنان

- قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري.
- قانون حقوق العائلة العثماني.
- قانون إنتقال الأراضي العثماني.
- قانون الإفتاء والأوقاف الإسلامية.
- إيجارات الأوقاف.
- قانون الأوقاف الذرية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية ذات الأيجارة الواحدة.
- قرار إنشاء المساجد.
- الإرث والوصية وفقاً للمذهب الحنفي.
- الحجر وفقاً لمجلة الأحكام العدلية.
- تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان.
- الإرث والوصية والنكاح والطلاق والحجر والوقف وفقاً للمذهب الجعفري.
- قانون الأحوال الشخصية لطائفة الموحدين الدرّوز (تعديل ٢٠١٧).
- نظام أحكام الأسرة (تعديل ٢٠١٦).
- التنظيم القضائي لطائفة الموحدين الدرّوز. (معدل عام ٢٠٠٩).
- تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدرّوز (٢٠٠٦).
- مجلس أمناء الأوقاف لطائفة الموحدين الدرّوز.
- قانون مشيخة العقل لطائفة الموحدين الدرّوز.
- تنظيم شؤون الطائفة الإسلامية العلوية في لبنان.
- إنشاء وتنظيم المحاكم العلوية الجعفرية.
- قانون قيد وثائق الأحوال الشخصية.
- تحديد الصلاحيات المعترف بها للسلطات القنصلية وواجبات السلطات المحلية عند حصول تركة أجنبية أو تركة للأجانب حق فيها.
- فرض شهادة طبية قبل الزواج.
- ملحق: مشروع الزواج المدني الاختياري لنقابة المحامين في بيروت (٢٠١٧).

إعداد وإشراف
محارّف نريد الزّين

منشورات الجبابي الحقوقية

والأراضي الموقوفة إذا كان بدل مقاطعات عشرها أقل من مائة بارة في الألف بالنسبة إلى قيمة الويركو فيصير ابلاغه إلى هذا المقدار ولأجل الأراضي الموقوفة التي ستخصص لها مقاطعات مجدداً يصير تطبيقها أيضاً على هذه النسبة وما عدا ذلك فلأجل المسقفات والمستغلات الوقفية التي لم يصير توسيع حد انتقالها توفيقاً للأصول السابقة فبحساب ثلاثين غرشاً في الألف من قيمة الويركو يكون رسم توسيع لازم ايضاً يقسم على ستين سنة ويوفى بحساب نصف في الألف سنوياً.

المادة ١٠ - تبقى الاجارات المخصصة الحالية ويراعى كما كان الشرط في حدود انتقالية الأوقاف الواسعة بموجب شرط الواقف.

المادة ١١ - إن هذا القانون يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

المادة ١٢ - إن نظارتي المالية والأوقاف مأمورتان باجراء أحكام هذا القانون.

في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٣١

و ٢١ شباط سنة ١٣٢٨

محمد رشاد

الأم أو الأب لم توجد لهم فروع أيضاً فينال حق الانتقال منحصرراً في الجهة الأخرى من الأجداد والجدات أو فروعهم. وبموجب هذه المادة فإن من يخلف الأبوين أو الجدين من الفروع يتبعون الأحكام المحررة في الدرجة الأولى للانتقال.

المادة ٥ - إن من في الدرجات الأولى والثانية والثالثة من الفروع إذا نال حق الانتقال من جهات متعددة يأخذ الكل.

المادة ٦ - في الدرجات المحررة في المواد السابقة لا تنال حق الانتقال المؤخرة منها عند وجود المقدمة على أنه في حالة وجود أولاد وأحفاد للمتوفي إذا وجد له أم أو أب أو أحدهما فحصة السدس تنتقل لهؤلاء.

المادة ٧ - إن زوج أو زوجة من يتوفى عند الاجتماع مع أصحاب حق الانتقال الذين في الدرجة الأولى ينال حصة الربع وعند الاجتماع مع أصحاب حق الانتقال الذين في الدرجة الثانية أو مع الجد والجددة ينال حصة النصف وإذا بموجب المادة الرابعة وجد الجد والجددة وفروعهما وقد أوجب لهم نيل حق الانتقال فإن الحصة التي كانت ستصيب هؤلاء الفروع يأخذها أيضاً الزوج أو الزوجة. وإذا لم يوجد أحد من أصحاب حق الانتقال الذين في الدرجتين الأولى والثانية ولا أحد الجدين فينال الزوج أو الزوجة حق الانتقال منحصرراً.

المادة ٨ - إن أحكام المواد السابقة هي جارية أيضاً في حق المسقفات المستغلات الوقفية ذات الاجارتين والاجارة الواحدة القديمة والمستغلات ذات المقاطعة القديمة.

المادة ٩ - بمقتضى توسيع الحدود الانتقالية بموجب المادة السابقة فإن المسقفات والمستغلات الوقفية والاجارات الحالية والمقاطعات القديمة